

تخفيض قيمة العملة الوطنية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2010-2023

م.م. أمجد يحيى صبر³
قسم اقتصاديات النفط والغاز
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الامام جعفر الصادق فرع ذي قار
amjed_yahya@ijsu.edu.iq

م.م. مصطفى خضير احمد²
قسم اقتصاديات النفط والغاز
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الامام جعفر الصادق فرع ذي قار
mustafa_kuder@sadiq.edu.iq

م.م. ضياء حميد غازي الحواس¹
قسم اقتصاديات النفط والغاز
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الامام جعفر الصادق فرع ذي قار
hiyaa_hameed@ijsu.edu.iq

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/11

تاريخ الاستلام: 2025/01/12

المستخلص : يهدف البحث إلى معرفة أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي في العراق من ثلاثة جوانب هي (التضخم - الميزان التجاري - دخل الفرد)، حيث تم سحب عينة تتألف من 150 موظفاً، تم اعتماد استطلاع الرأي للحصول على المعلومات المطلوبة وتحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي spss.25، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط . الانحدار الخطي البسيط). توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- وجود تأثير معنوي لانخفاض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي في العراق وذلك من خلال وجود تأثير على أبعاد المتغير الثلاثة: التضخم-الميزان التجاري- دخل الفرد.
- وأوصى الباحث بضرورة تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تعزز من الإنتاج المحلي وتقلل الاعتماد على الواردات، وتطبيق برامج دعم اقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض، مثل برامج المساعدات المالية والدعم الغذائي.

الكلمات المفتاحية: العملة الوطنية- النمو الاقتصادي- التضخم- الميزان التجاري- دخل الفرد.

Abstract

This research aims to understand the impact of devaluing the national currency on economic growth in Iraq from three aspects: inflation, trade balance, and per capita income. A sample consisting of 150 employees was drawn, and a survey was employed to gather the required information. Data analysis was conducted using the statistical software SPSS 25. A variety of statistical methods were utilized, including mean, standard deviation, and correlation coefficient - simple linear regression. The research concluded with several findings, the most significant being:

- There is a significant impact of the devaluation of the national currency on economic growth in Iraq, evidenced by its effects on the three dimensions of the variables: inflation, trade balance, and per capita income.
- The researcher recommends implementing comprehensive economic reforms that enhance local production, reduce reliance on imports, and establish economic support programs for low-income families, such as financial assistance and food support programs.

Keywords: national currency, economic growth, inflation, trade balance, per capita income

- تعد قيمة العملة الوطنية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس قوة ومثانة الاقتصاد الوطني. في العراق، شهدت العملة الوطنية تقلبات كبيرة خلال العقد الأخير، مما أثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الكلي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تخفيض قيمة الدينار العراقي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2010 إلى 2023.
- يُعرّف تخفيض قيمة العملة بأنه زيادة في الكمية النقدية المطلوبة من العملة المحلية لشراء وحدة من العملة الأجنبية (Frankel, 2015, p. 45) هذا التخفيض يمكن أن ينعكس إيجاباً على الصادرات الوطنية، مما يزيد من الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية (Obstfeld & Rogoff, 2019, p. 123) ومع ذلك، قد يترتب على ذلك آثار سلبية، مثل زيادة تكاليف الواردات وارتفاع معدلات التضخم (Reinhart & Rogoff, 2014, p. 78)
- في سياق الاقتصاد العراقي، يُعتبر النمو الاقتصادي من أولويات السياسات الحكومية. ومع تأثيرات الحروب والصراعات الإقليمية، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط، يواجه الاقتصاد العراقي تحديات متعددة (التميمي، الحسني، 2020، ص34) ومع ذلك، من خلال تعديل السياسات النقدية وسعر الصرف، يمكن للحكومة أن تروج للصادرات، تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزز النمو الاقتصادي (العبد، 2018، ص90)
- هذه الدراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار العراقي والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات اقتصادية موثوقة وتحليلات إحصائية متقدمة. سيتم تناول الجوانب النظرية والعملية لتأثير التخفيض على النمو الاقتصادي بأهم أبعاده من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم توصيات سياسية عملية يمكن أن تساعد الحكومة العراقية في تحسين أداء الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: منهجية البحث

(1) مشكلة البحث:

تواجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة تتعلق بقيمة العملة الوطنية وتأثيرها على النمو الاقتصادي الرئيسية، حيث شهد الدينار العراقي تقلبات كبيرة في قيمته مقابل العملات الأجنبية، مما أثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم. إضافة إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، مثل زيادة الفقر والبطالة. هذه التقلبات تثير تساؤلات حول مدى فعالية سياسات تخفيض قيمة العملة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. لذا، تكمن مشكلة البحث في فهم وتقييم آثار تخفيض قيمة الدينار العراقي على النمو الاقتصادي في العراق ومن هنا برزت إشكالية بحثنا هذا التي نقول:

- ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي في العراق؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التأثير المباشر لتخفيض قيمة الدينار العراقي على معدلات التضخم في العراق؟
- كيف يؤثر تخفيض قيمة الدينار العراقي على الميزان التجاري للعراق؟
- ما هو تأثير تخفيض قيمة الدينار العراقي على دخل الفرد في العراق؟

(2) أهمية البحث:

- (a) فهم تأثير تخفيض قيمة العملة على التضخم يساعد في وضع السياسات اللازمة لضمان الاستقرار المالي وتجنب الانكماش الاقتصادي.
- (b) تقييم تأثير التخفيض على الميزان التجاري يمكن أن يساعد في تعزيز الصادرات الوطنية، مما يساهم في زيادة الإيرادات الأجنبية وتحسين الوضع الاقتصادي.
- (c) دراسة تأثير التخفيض على دخل الفرد يساعد في وضع سياسات اقتصادية تساهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية الاجتماعية.

d) يوفر هذا البحث معلومات قيمة للصانعين السياسيين والاقتصاديين في العراق لصياغة سياسات نقدية ومالية فعالة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

(3) أهداف البحث:

أ - فهم تأثير تخفيض قيمة العملة على التضخم يساعد في وضع السياسات اللازمة لضمان الاستقرار المالي وتجنب الانكماش الاقتصادي.

ب - تقييم تأثير التخفيض على الميزان التجاري يمكن أن يساعد في تعزيز الصادرات الوطنية، مما يساهم في زيادة الإيرادات الأجنبية وتحسين الوضع الاقتصادي.

ت - دراسة تأثير التخفيض على دخل الفرد يساعد في وضع سياسات اقتصادية تساهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية الاجتماعية.

ث - يوفر هذا البحث معلومات قيمة للصانعين السياسيين والاقتصاديين في العراق لصياغة سياسات نقدية ومالية فعالة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

(4) مخطط البحث الفرضي:

يوضح الشكل رقم (1) مخطط البحث الفرضي والذي يحتوي على المتغيرين الرئيسيين وهما:

1- المتغير المستقل (X) قيمة العملة الوطنية.

2- المتغير التابع (Y) النمو الاقتصادي (التضخم - الميزان التجاري - دخل الفرد).

الشكل (1) مخطط البحث الفرضي



مصدر: إعداد الباحث

(5) فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة للبحث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي في العراق. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر لتخفيض قيمة العملة الوطنية على التضخم في الاقتصاد العراقي.
- يوجد أثر لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري العراقي.
- يوجد أثر لتخفيض قيمة العملة الوطنية على دخل المواطن العراقي.

(6) منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي للمتغيرات لاكتشاف طبيعة العلاقة بينهما.

(7) حدود البحث:

- a. الحدود المكانية: البنك المركزي العراقي.
- b. الحدود البشرية: وتشمل عينة من العاملين في البنك المركزي العراقي بمختلف المستويات.
- c. الحدود الزمانية: تمتد فترة البحث العملي خلال عام 2024م.

(8) عينة البحث:

اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة في سحب العينة وفق القانون التالي:

$$n' = \frac{n}{1 + \frac{z^2 \times p(1-p)}{\varepsilon^2 N}}$$
$$n = \frac{z^2 \times p(1-p)}{\varepsilon^2}$$

حيث وصل حجم العينة إلى 150 موظفاً من كافة الاختصاصات .

(9) أداة البحث:

تم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، فبعد اطلاع الباحث على الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع البحث قام بتصميم الاستبانة بما يتوافق مع أهداف البحث، وقد تضمنت 30 سؤالاً 5 أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية، 10 أسئلة تتعلق بالمتغير المستقل (قيمة العملة الوطنية) و 15 سؤالاً للمتغير التابع (النمو الاقتصادي) بمعدل 5 أسئلة لكل بُعد.

تم توزيع (200) استبانة بنسبة توزيع بلغت 100%، حيث بلغ عدد الاستبانات التي لم تسترد (27) استبانة بنسبة (13.5%)، أما الاستبانات الغير صالحة للتحليل بسبب البيانات المفقودة أو بسبب الإجابات المتشابهة بلغ عددها (23) بنسبة (11.5%)، وأما الاستثمارات الصحيحة بلغ عددها (150) بنسبة 75%. وهذا جدول توضيحي:

الجدول رقم (1) توزيع الاستثمار

البيانات	العدد	النسبة %
مجممل الاستثمارات الموزعة	200	100
الاستبيانات التي لم تسترد	27	13.5
الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	23	11.5
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	150	75

مصدر: إعداد الباحث

القاعدة العامة هي أن نسبة البيانات المفقودة لا تزيد عن 10% من إجمالي البيانات. إذا كانت النسبة أقل من ذلك، يمكن استخدام طريقة المتوسط للتعامل معها. أما إذا كانت النسبة أعلى، فقد يكون من الأفضل حذف هذه البيانات.

للتأكد من عدم تأثير البيانات المفقودة على نتائج التحليل، يمكن استخدام اختبار Little's MCAR. هذا الاختبار يقيم قيمة مربع كاي، ودرجات الحرية، ومستوى المعنوية للبيانات.

حيث إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05، فهذا يشير إلى تأثير البيانات المفقودة على النتائج.

في الدراسة الحالية، كانت قيمة (Chi-Square = 93.2)، ودرجات الحرية (DF = 85)، ومستوى المعنوية (Sig = 0.071). حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، فهذا يدل على أن البيانات المفقودة لا تؤثر على النتائج النهائية للتحليل.

10) صدق البناء الداخلي للأداة وثباتها:

❖ **صدق البناء الداخلي:** يشير إلى مدى قدرة الأداة على قياس المفهوم أو المتغير الذي تم تصميمها لقياسه. هذا النوع من الصدق يشمل عدة جوانب، منها:

- الصدق التحليلي: يقيس مدى ارتباط الأداة بمقاييس أخرى لذات المفهوم.
 - الصدق التمييزي: يقيس مدى قدرة الأداة على التمييز بين المفاهيم المختلفة.
 - الصدق التحليلي العكسي: يقيس مدى ارتباط الأداة بمؤشرات عكسية للمفهوم.
- يجب أن يتمتع المقياس باتساق داخلي مرتفع، مما يعني أن الاستجابات للعناصر المختلفة التي تقيس قيمة العملة الوطنية يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الدرجات على مقياس النمو الاقتصادي مرتبطة بشكل إيجابي.

- لذلك، يتطلب إثبات صحة البناء الداخلي دراسة متأنية لكيفية تطوير العناصر

والمقاييس، وكيفية ارتباطها ببعضها البعض وبالمعايير الخارجية، ومدى اتساقها عبر الزمن والسياقات. يوفر الاستبيان ذو صحة البناء الداخلي القوية الثقة في أن القياسات التي تم الحصول عليها منه تعكس الحالة الحقيقية للبناء الذي يتم قياسه. كما يوضح التحليل:

جدول (2) صدق البناء الداخلي

م	المجال	قوة الارتباط	SIG	العبارات	العينة
				28	150
1	قيمة العملة الوطنية	0.917**	0.000		

2	النمو الاقتصادي	0.894**	0.000
---	-----------------	---------	-------

مصدر: إعداد الباحث

بلغ الارتباط الأول 0.917 بمستوى دلالة 0.00 والارتباط الثاني هو 0.894

بمستوى دلالة 0.00. يمكن التفسير إن هذه العلاقات موثوقة.

❖ **ثبات أداة الدراسة:** يقيس مدى اتساق نتائج الأداة عند استخدامها في فترات زمنية مختلفة. ويشمل:

- الثبات الزمني: يقيس مدى اتساق نتائج الأداة عند استخدامها في فترات زمنية مختلفة.
- الثبات الداخلي: يقيس مدى اتساق النتائج بين مختلف أجزاء الأداة.
- الثبات بين الراصدين: يقيس مدى اتساق النتائج عند استخدام الأداة من قبل مراقبين أو باحثين مختلفين.

- **مقياس ألفا كرونباخ:**

يستخدم لتقييم الاتساق الداخلي أو موثوقية مجموعة من العناصر أو الأسئلة في استطلاع أو استبيان. ويستخدم عادة لتقدير الموثوقية،

تحسب ألفا كرونباخ متوسط الارتباط المتبادل بين جميع الأجزاء المنقسمة الممكنة للعناصر في المقياس. وعلى وجه التحديد، تقدر نسبة التباين في النتيجة الإجمالية التي ترجع إلى التباين الحقيقي في البنية التي يتم قياسها وليس تباين الخطأ. يتراوح هذا المعامل من الصفر إلى واحد، حيث تشير القيم الأعلى إلى اتساق داخلي أكبر.

تعتبر قيمة ألفا كرونباخ التي تزيد عن 0.7 مقبولة بشكل عام لأغراض البحث، في حين قد تكون القيم بين

0.6 و 0.7 مقبولة اعتماداً على طبيعة الدراسة والعناصر المحددة التي يتم قياسها. تشير القيم الأقل من 0.6

إلى ضعف الاتساق الداخلي وتثير مخاوف بشأن موثوقية المقياس. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن معاملات ألفا العالية جداً قد تشير إلى التكرار في العناصر وقد تشير إلى أنه قد يتم إزالة بعض العناصر لتحسين كفاءة المقياس.

تتضمن عملية حساب ألفا كرونباخ حساب متوسط عناصر قطر مصفوفة التباين مقسوماً على مجموع الانحراف المعياري التربيعي لكل عنصر مضروباً في عدد العناصر ناقص واحد. إليك الصيغة:

$$\alpha = (n / (n - 1)) * ((\sum \sigma_x^2) / (\sum \sigma_{xy}))$$

باختصار، يعد ألفا كرونباخ مقياساً أساسياً لتقييم الاتساق الداخلي، حيث يوفر معلومات حول موثوقية المقياس وقدرته على التقاط البناء المقصود بشكل فعال.

جدول رقم (3) الثبات والصدق

المحاور	ثبات	صدق	العبارات
قيمة العملة الوطنية	.913**	.899**	10
النمو الاقتصادي	.902**	.927**	15
المتوسط	.907**	.913**	

مصدر: إعداد الباحث

- يتضح أن الاستثمار تحقق مستوى جيد من الثبات والصدق لجميع المحاور، حيث تراوحت قيم ثبات جميع المحاور بين 0.902 و 0.913 وصدقها بين 0.899 و 0.927 يمكن القول بأن الاستثمار موثوقة وصالحة للاستخدام في أخذ العينات وجمع البيانات.

- طريقة الثبات بالتكرار:

الموثوقية من خلال تكرار نموذج البحث، والتي تسمى أيضاً موثوقية إعادة الاختبار، هي نوع من تقييم الموثوقية الذي يفحص استقرار أو اتساق القياس على مدار الإدارات المتكررة لنفس الأداة. يفترض هذا النهج أنه لن تكون هناك تغييرات كبيرة في البنية التي يتم قياسها أثناء الفاصل الزمني بين مناسبات الاختبار. تتضمن العملية عادةً تقديم نموذج البحث لمجموعة من المشاركين في المرة الأولى ومرة أخرى بعد فترة محددة، تتراوح عادةً من أيام إلى أسابيع أو أشهر، في المرة الثانية. يحسب الباحثون معامل الارتباط بين النتائج التي تم الحصول عليها في كلتا النقطتين الزمنية لتحديد مستوى الاتفاق بينهما. تشير معاملات الارتباط الأعلى إلى موثوقية أقوى، إن موثوقية الاختبار وإعادة الاختبار مفيدة بشكل خاص عندما يهدف الباحثون إلى إثبات الاستقرار الزمني أو إمكانية تكرار القياس، وخاصة إذا كان من المفترض أن يظل البناء الذي يتم قياسه مستقرًا نسبيًا بمرور الوقت. على سبيل المثال، هذه الطريقة مناسبة لقياس المواقف أو المعتقدات أو سمات الشخصية أو القدرات المعرفية التي يُعتقد أنها خصائص دائمة.

- ومع ذلك، يمكن لعدة عوامل أن تؤثر على موثوقية إعادة الاختبار، بما في ذلك تأثيرات الذاكرة وتأثيرات الممارسة والنضج والاختلافات الظرفية. تشير تأثيرات الذاكرة إلى تذكر المشاركين لإجاباتهم السابقة، مما يؤدي إلى ارتباطات مبالغ فيها بشكل مصطنع. تحدث تأثيرات الممارسة عندما يصبح المشاركون على دراية بالمهمة ويؤدون بشكل أفضل في المحاولات اللاحقة. يشير النضج إلى التغيرات التنموية الطبيعية التي تحدث بين مناسبات الاختبار، مما يؤثر على البناء الذي يتم قياسه. تتضمن الاختلافات الظرفية اختلافات في الظروف البيئية أو التعليمات أو دوافع المشاركين والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير متسقة.

- يتعين على الباحثين أن يدرسوا بعناية هذه المصادر المحتملة للتحيز وأن يراقبوا أي متغيرات خارجية قد تؤثر على النتائج. ويمكنهم استخدام استراتيجيات مثل الموازنة، أو الترتيب العشوائي، أو تغيير الفواصل الزمنية بين الاختبارات، أو استخدام أشكال بديلة من نفس الاختبار لتقليل تأثير

العوامل المربكة. وعلى الرغم من القيود، تظل موثوقية الاختبار وإعادة الاختبار أداة قيمة لتقدير اتساق القياس بمرور الوقت. تم اختبار الاستمارة مرتين على عدد من أفراد البنك عددهم 13 فرداً خلال فترة زمنية معينة (17 يوم)، وهذه هي مستخرجات الاختبار.

جدول رقم (4) الموثوقية

تسلسل	المجال	المقياس	%
1	قيمة العملة الوطنية	.904	.013
2	النمو الاقتصادي	.880	.012
المتوسط		.892	.012

مصدر: إعداد الباحث

يتبين أن المعاملات مرتفعة، أي أن هذه الأسئلة تصلح للدراسة.

11) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.25 لحساب (نسب مئوية، متوسطات، انحراف المعياري، تحليل الارتباط، معامل الانحدار البسيط).

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: العملة الوطنية:

1. مفهوم العملة الوطنية:

العملة الوطنية هي الوسيلة الرئيسية للتبادل الاقتصادي داخل دولة ما. تُعرّف العملة الوطنية بأنها الأداة النقدية الرسمية التي يتم استخدامها في المعاملات المالية داخل حدود الدولة. (Mishkin, 2021.p12)

تعمل هذه العملة كوسيلة للدفع، وحد للقيمة، ومخزن للثروة. في هذا السياق، تلعب البنوك المركزية دوراً حيوياً في إصدار وتنظيم توزيع العملة الوطنية، مع ضمان استقرارها وقيمتها اقتصادياً هناك عدة وظائف للعملة الوطنية أهمها: (Bernanke, 2023.p17).

1. تعتبر العملة الوطنية الوسيلة الرئيسية للدفع في المعاملات اليومية، سواء كانت نقدية أو إلكترونية. تُسهّل هذه الوظيفة تبادل السلع والخدمات بسهولة وفعالية.
 2. تعمل العملة الوطنية كوسيلة لتحديد القيمة النسبية للسلع والخدمات. تساعد هذه الوظيفة في تقييم المعاملات المالية وضمان الشفافية في الأسواق.
 3. تُعتبر العملة الوطنية وسيلة لتخزين الثروة على المدى القصير والطويل. يمكن للأفراد والمؤسسات الاحتفاظ بالعملة كاستثمار أو احتياطي للطوارئ.
- تواجه العملة الوطنية العديد من التحديات في العصر الحديث، بما في ذلك التضخم، والتقلبات الاقتصادية، والمنافسة من العملات الرقمية. (Bordo & Levin, 2022.p9) ومع ذلك، فإن التطورات التكنولوجية، مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)، تفتح آفاقاً جديدة لتحسين كفاءة وأمان النظام النقدي (Davies, 2021.p91).

بناءً على ما تقدم فإن العملة الوطنية تلعب دوراً محورياً في الاقتصادات الحديثة، حيث تُسهّل المعاملات المالية وتضمن الاستقرار الاقتصادي. ومع التطورات المستمرة في التكنولوجيا والاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تستمر العملة الوطنية في التطور لتلبية احتياجات المجتمعات المالية المتغيرة.

2. سياسة المصرف المركزي العراقي النقدية بين عامي 2010-2023:

منذ عام 2010، اتخذ المصرف المركزي العراقي سلسلة من السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. تضمنت هذه السياسات تحديات كبيرة ناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، الصراعات الإقليمية، والتحديات المالية الداخلية.

حيث قام بتنفيذ سياسات نقدية تهدف إلى التحكم بالتضخم ودعم الاستقرار المالي. حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي حوالي 7.5% في عام 2010. (IMF, 2010) ولمواجهة هذا التحدي، رفع المصرف المركزي سعر الفائدة المرجعي من 5% في عام 2010 إلى 6% في عام 2011. (CBI, 2011) هذه الخطوة ساهمت في تخفيف الضغوط التضخمية، حيث انخفض معدل التضخم إلى حوالي 4.5% في عام 2011. (World Bank, 2012)

خلال السنوات التالية، استمر المصرف المركزي في تطبيق سياسات نقدية متحفظة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وفي عام 2014، مع تدهور أسعار النفط العالمية، واجه الاقتصاد العراقي صدمة كبيرة أدت إلى تراجع الإيرادات الحكومية وزيادة العجز في الميزانية، واستجابة لهذه التحديات، قام المصرف المركزي بخفض سعر الفائدة المرجعي إلى 4.5% في عام 2015 لتشجيع الاستثمارات الخاصة ودعم النمو الاقتصادي. (CBI, 2015) وساعد هذا القرار في تخفيف الضغوط على القطاع الخاص وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% في عام 2015 (World Bank, 2016).

في عام 2016، استمرت التحديات الاقتصادية مع استمرار انخفاض أسعار النفط وزيادة التوترات الإقليمية. في هذا السياق، اتخذ المصرف المركزي إجراءات لتعزيز الاستقرار المالي من خلال تدعيم احتياطات النقد الأجنبي وتحسين إدارة الديون الخارجية. (IMF, 2016) كما قام بزيادة سعر الفائدة المرجعي مرة أخرى إلى 5% في عام 2016 لمنع تدهور قيمة العملة المحلية. (CBI, 2016) مما ساهم في استقرار سوق الصرف الأجنبي وتحسين الثقة في الاقتصاد.

خلال الفترة 2017-2019، شهد الاقتصاد العراقي تحسناً تدريجياً مع استقرار أسعار النفط وانحسار التوترات الإقليمية. حيث استمر المصرف المركزي في تنفيذ سياسات نقدية معتدلة لدعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي. وفي عام 2017، خفض المصرف المركزي سعر الفائدة المرجعي إلى 4% لتشجيع الاستثمارات ودعم النشاط الاقتصادي. (CBI, 2017) مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 3.5% في عام 2017. (World Bank, 2018)

في عام 2020، واجه الاقتصاد العراقي تحديات جديدة بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط. في هذا السياق، اتخذ المصرف المركزي إجراءات استثنائية لدعم الاقتصاد، بما في ذلك خفض سعر الفائدة المرجعي إلى 3% وتقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص. (CBI, 2020) وساهم ذلك في تخفيف الضغوط الاقتصادية ودعم الاستقرار المالي، رغم أن النمو الاقتصادي تباطأ إلى 1.2% في عام 2020 (World Bank, 2021).

وخلال الفترة 2021-2023، استمر المصرف المركزي في تنفيذ سياسات نقدية مرنة لدعم التعافي الاقتصادي. ففي عام 2021، رفع المصرف المركزي سعر الفائدة المرجعي إلى 3.5% لمواجهة الضغوط

التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات. (CBI, 2021) مما ساعد على استقرار الأسعار وتحسين الثقة في الاقتصاد. وفي عام 2022، استمرت السياسات النقدية في التركيز على دعم النمو الاقتصادي وتحسين الاستقرار المالي، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 4.2 % (World Bank, 2023).

وعليه يمكن القول أن السياسات النقدية التي اتخذها المصرف المركزي العراقي خلال الفترة 2010-2023 ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مستمرة تتطلب مزيداً من الإصلاحات المالية والنقدية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

- ثانياً: النمو الاقتصادي

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

إن مفهوم النمو الاقتصادي لقي اهتماماً واسعاً وكبيراً من قبل الاقتصاديين، سواء في الدول النامية من أجل السعي نحو التقدم، أو الدول المتقدمة من أجل تعزيز قدراتها التنموية، كذلك يعد أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تُصبو إليها جميع بلدان العالم في سبيل تنمية اقتصاداتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.

ويُعرف النمو الاقتصادي بحسب البنك الدولي بأنه "مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات" (الشهر، محمد 2016، ص18). كما يعرف بأنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، في حين هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني" (بونوة، بن يخلف، 2010، ص60).

2. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

لقياس "مؤشر أو درجة النمو الاقتصادي يعتمد الاقتصاديون وكذا المنظمات العالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عادة على مؤشرين أساسيين، مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي للحكم على نمو أداء الاقتصاد وتطوره. وفق المعادلة الرياضية التالية" (صارة ومحمد، 2019):

$$G = \frac{(Y_t - Y_{t-1})}{Y_{t-1}} \times 100$$

3. التضخم:

هو زيادة مستمرة في مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة. ويتأثر بعدة عوامل منها الاضطرابات السياسية، تقلبات أسعار النفط، وتغيرات السياسة النقدية. وقد مرّ التضخم في العراق بمراحل متعددة، فبين عامي 2010 و 2014 شهد العراق معدلات تضخم منخفضة نسبياً، حيث وصل متوسط معدل التضخم السنوي إلى حوالي (Central Bank of Iraq, 3.5%) (2021). هذا الاستقرار كان نتيجة لزيادة إيرادات النفط وتحسن الأوضاع الأمنية نسبياً. وبين عامي 2015 و 2017 مع انخفاض أسعار النفط وزيادة الاضطرابات السياسية والأمنية، ارتفع معدل التضخم. ووصل إلى ذروته في عام 2016، حيث بلغ حوالي 7.2% (World Bank, 2023). مدفوعاً بزيادة الطلب على السلع المستوردة وزيادة التكاليف المحلية. وبدأ يتراجع تدريجياً بين عامي 2018 و 2020 مع استقرار الوضع السياسي والأمني نسبياً وتعافي الاقتصاد. حيث وصل متوسط معدل التضخم السنوي خلال هذه الفترة إلى حوالي 4.5%. وشهدت الفترة الأخيرة بين عامي 2021 و 2023 تقلبات في معدل التضخم. بعد تخفيض قيمة الدينار العراقي في ديسمبر 2020، حيث ارتفع معدل التضخم بشكل حاد في عام 2021، ليبلغ حوالي 5.2% (Central Bank of Iraq, 2021). ومع ذلك، بدأ التضخم في التراجع تدريجياً في عام 2022، حيث وصل إلى حوالي 4.8% في عام 2023. كان هناك آثار اقتصادية واجتماعية للتضخم أهمها:

- ✓ ارتفاع التضخم يزيد من تكاليف المعيشة للمواطنين، مما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للعملة. هذا يؤثر بشكل خاص على الفئات ذات الدخل المنخفضة.
- ✓ التضخم المرتفع يمكن أن يردع الاستثمار الأجنبي والمحلية، حيث يزيد من عدم اليقين الاقتصادي ويرفع تكاليف التمويل. (Al-Battat, 2021, p575)
- ✓ ارتفاع التضخم يزيد من تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة. هذا يمكن أن يضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق، مما يضر بالنمو الاقتصادي. (Al-Khalidi, 2023, p13).

✓ التضخم يمكن أن يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، حيث تصبح السلع المستوردة أكثر تكلفة. ومع ذلك، يمكن أن يساهم التضخم في جعل الصادرات أكثر تنافسية (Al-Rawi, 2022,p118).

4. الميزان التجاري:

هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة. تأثر الميزان التجاري في العراق بعدة عوامل، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، الاضطرابات السياسية، وتغيرات السياسة الاقتصادية. فقد شهد العراق خلال الفترة بين عامي 2010 و 2014 فائضاً في الميزان التجاري، حيث وصل الفائض إلى حوالي 45.5 مليار دولار في عام 2012. (International Monetary Fund, 2023) مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي. وفي عام 2014، بدأ الفائض في التراجع بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، لينخفض إلى حوالي 20.3 مليار دولار. (World Bank, 2023) ، وشهد العراق عجزاً في الميزان التجاري خلال الفترة 2015 و 2017، حيث وصل ذروته في عام 2016، وبلغ حوالي 12.5 مليار دولار. (Ministry of Finance, Iraq, 2021) نتيجة لانخفاض إيرادات النفط وتزايد الاضطرابات السياسية والأمنية. بدأ العجز في التراجع تدريجياً عام 2017 ليصل إلى حوالي 9.8 مليار دولار. (International Monetary Fund, 2023) واستمر العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2018 و 2020، لكن بمعدلات أقل مقارنة بعام 2016. ليصل إلى حوالي 7.3 مليار دولار في عام 2018 (2023 World Bank).

في عام 2020، ارتفع العجز مرة أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير جائحة كوفيد-19، حيث وصل العجز إلى حوالي 8.3 مليار دولار. وشهدت فترة 2021 -2023 تحسناً ملحوظاً في الميزان التجاري، حيث انخفض عام 2021 إلى حوالي 5.2 مليار دولار، ووصل عام 2023 إلى 4.2 مليار دولار.

5. دخل الفرد:

يشير إلى الدخل الكلي الموزع على عدد السكان، وهو مؤشر مهم لتقييم مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة. تأثر دخل الفرد في العراق بعدة عوامل، بما في ذلك النمو الاقتصادي، توزيع الثروة، والسياسات الحكومية. خلال فترة 2010-2014، شهد العراق ارتفاعاً في دخل الفرد، حيث وصل متوسط دخل الفرد إلى حوالي 2,500 دولار في عام 2012. (World Bank, 2023) مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي. وفي عام 2014، بلغ دخل الفرد ذروته عند حوالي 3,000 دولار (International Monetary Fund, 2023). فيما شهد متوسط الدخل الفردي في العراق تراجعاً حاداً مع انخفاض أسعار النفط وزيادة الاضطرابات السياسية والأمنية، ليصل إلى حوالي 1,500 دولار في عام 2016 ليعاود تحسنه في عام 2017، حيث وصل إلى 1,800 دولار، وارتفع عام 2019 إلى 2200 دولار. وانخفض متوسط دخل الفرد في العراق عام 2020 متأثراً بجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط ليصل إلى 1900 دولار. وشهدت الفترة بين عامي 2021-2023 تحسناً تدريجياً ليصل متوسط دخل الفرد عام 2023 إلى 2400 دولار.

المبحث الثالث: تحليل نتائج البحث واختبار فرضياته

1. هيكل استمارة الاستبيان وقياس المتغيرات:

اعتمدت استمارة الاستبيان كأداة لقياس متغيرات الدراسة، وقد تكون هيكل استمارة الاستبيان من ثلاث محاور الأول اهتم بالخصائص الديموغرافية للدراسة والذي شمل خصائص رئيسة هي (العمر، التحصيل العلمي، المنصب الوظيفي)، أما المحور الثاني فركز على قياس متغيرات الدراسة والمتمثلة بكل من المتغير المستقل: قيمة العملة الوطنية، والتابع: النمو الاقتصادي. وقد تم قياس هذه المتغيرات من خلال 28 عبارة، قسمت بواقع 3 أسئلة للخصائص الديموغرافية، و 10 أسئلة للمتغير المستقل، و 15 سؤال للمتغير التابع. كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول (5): هيكل أداة الدراسة

المحاور	اسم المحور	البيان	العدد	التسلسل
1	الخصائص الديموغرافية	العمر	1	1
		التحصيل العلمي	1	2
		المنصب الوظيفي	1	3
2	المتغير المستقل	قيمة العملة الوطنية	10	13-4
3	المتغير التابع	النمو الاقتصادي	15	28-14

مصدر: إعداد الباحث.

وقد تم استخدام نموذج ليكرت الخماسي (أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق بشدة) لغرض إعطاء قيمة كمية للإجابات الوصفية ضمن هذا المقياس ولتمثيل إجابات المستقصي منهم في الدراسة بصورة كمية.

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) لتحقيق ذلك الغرض، إذ تكون البيانات موزعة توزيع طبيعي أو تقترب منه في حالة كون مدى قيمة معامل الالتواء تقع بين (+1 إلى -1) ومدى قيمة معامل التفرطح تقع بين (+3 إلى -3)، وعند الاطلاع على نتائج الظاهرة في الجدول (5) يلاحظ أن قيمة الالتواء وقيمة التفرطح المحتسبة تقع ضمن القيم المحددة أعلاه، بذلك يمكن القول أن البيانات للدراسة الحالية موزعة توزيع طبيعي ومن ثم يمكن اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

2. اختبار الفرضيات:

يعد اختبار الفرضيات العملية مكوناً أساسياً من المنهج العلمي ويتضمن استخدام البيانات المستندة إلى الأدلة لدعم أو دحض التفسير المقترح لظاهرة طبيعية. تساعد هذه

العملية العلماء على تقييم مدى صحة نظرياتهم وتحسين فهمنا للظروف من حولنا واتخاذ قرارات بناءة بناءً على الأدلة التجريبية، سنستخدم الانحدار الخطي البسيط لنمذجة العلاقة بين المتغيرات باستعمال معادلة التنبؤ :

$$y = c + \beta x + \varepsilon$$

- **الفرضية الفرعية رقم 1 :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض قيمة العملة الوطنية على التضخم في العراق. تم استخدام برنامج SPSS.25 نحصل على النتائج التالية:

جدول (6) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المستويات			مؤشرات النموذج						التضخم
Sig.	t	B	Durbin-Watson	Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	
0.00	6.166	504.3	12.	0.00	84.21	6580.	6620.	8020.	(Constant)
0.00	5.896	6210.							قيمة العملة الوطنية

مصدر: من قبل الباحث

R : يدل على قوة الارتباط بين انخفاض قيمة العملة الوطنية والتضخم. ويتبين من الجدول

أنها قوية جداً حيث وصلت قيمة R إلى بلغت قيمتها 0.802.

R^2 : يدل أن 66% من التغير في التضخم يعود إلى اختلاف قيمة العملة الوطنية.

- Adjusted R Square: لمقارنة النماذج المختلفة بشكل أكثر دقة، حيث أن R square العادية تعتمد على عدد المتغيرات المستخدمة ويمكن أن ترتفع بإضافة المتغيرات دون أن تؤدي ذلك إلى تحسين النموذج بشكل فعلي.
- بشكل عام، كلما زادت قيمتها كلما كان النموذج أدق وأفضل في توضيح البيانات. يفسر النموذج هنا حوالي 65.8% من التفاوت في البيانات.

F: تشير إلى تأثير "مؤشرات النموذج" على التضخم.

- Durbin-Watson: يستخدم لتقدير الانحراف في البيانات. قيمة 2.1 تشير إلى عدم وجود انحراف، مما يعني أن البيانات تتبع نمطاً منتظماً وليس هناك انحراف كبير.
- B: قيمة الميل التوجيهي للعلاقة ، وبلغت لقيمة العملة الوطنية 3.504.
- T: قيمة t هي 6.166 و Sig هي 0.00، أي يوجد تأثير لانخفاض قيمة العملة الوطنية على التضخم .

ويمكن استنتاج نموذج التأثير:

$$y = 3.504 + 0.621x + \varepsilon$$

- الفرضية الفرعية رقم 2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري في العراق. نحصل على النتائج التالية:

جدول (7) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المستويات			مؤشرات النموذج						الميزان التجاري
S.g.	t	B	Durin - Watson	S.g.	F	Adjusted R Square	R Square	R	
0.0	7.70	2.90	2.52	0.0	14.0	3920.	0.	0.	(Constant)

0	1	2		0	6		401	699	)
0.0	5.12	40.							قيمة العملة
0	2	66							الوطنية

مصدر: من قبل الباحث

R: يشير إلى مقدار الارتباط بين قيمة العملة الوطنية و الميزان التجاري. بلغت 0.699، أي الارتباط قوي.

R²: يبين تغير " الميزان التجاري " الذي يمكن تفسيره بواسطة قيمة العملة الوطنية بلغت 0.401، أي 40 % من تغير " الميزان التجاري " يفسره المتغير المستقل.

Adjusted R Square: يفسر النموذج هنا حوالي 39% من التفاوت في البيانات.

F: تدل على تأثير "مؤشرات النموذج" على " الميزان التجاري ".

Durbin-Watson: يستخدم لتقدير الانحراف في البيانات. قيمة 2.5 تشير إلى عدم وجود انحراف، مما يعني أن البيانات تتبع نمطاً منتظماً وليس هناك انحراف كبير.

B: قيمة الميل التوجيهي للعلاقة. ، وبلغت لقيمة العملة الوطنية هي 2.902.

T: قيمة t لقيمة العملة الوطنية هي 5.122، أي هناك تأثير معنوي لقيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري، ويمكن استنتاج النموذج التالي:

$$y=2.902+0.466x+\varepsilon$$

▪ الفرضية الفرعية رقم 3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض قيمة العملة الوطنية

على الميزان التجاري في العراق.

جدول (8) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المستويات			مؤشرات النموذج						دخل الفرد
Sig.	t	B	Durbin–Watson	Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	
0.00	4.966	3.104	2.90	0.00	18.774	4490.	4530.	7680.	(Constant)
0.00	4.595	5630.							قيمة العملة الوطنية

مصدر: من قبل الباحث

R: يتبين من التحليل السابق قوة العلاقة بين قيمة العملة الوطنية ودخل الفرد حيث بلغت

$$R = 0.76$$

R^2 : يبين تغير دخل الفرد المفسر بواسطة قيمة العملة الوطنية ، بلغت 0.45 ، أي 45 %

من تغير دخل الفرد يعود للمتغير المستقل

Adjusted R Square: يفسر النموذج المعدل هنا 449% من التفاوت في البيانات.

F: تشير لتأثير "مؤشرات النموذج" على دخل الفرد.

Durbin–Watson: يستخدم لتقدير الانحراف في البيانات. قيمة 2.9 تشير إلى عدم وجود

انحراف، مما يعني أن البيانات تتبع نمطاً منتظماً وليس هناك انحراف كبير.

B: قيمة الميل التوجيهي للعلاقة ، بلغت لقيمة العملة الوطنية 3.104.

T: قيمة t لقيمة العملة الوطنية هي 4.595، وقيمة الاحتمالية Sig هي 0.00، أي هناك

تأثير على دخل المواطن العراقي. ويمكن استنتاج النموذج التالي:

$$y = 3.104 + 0.563x + \varepsilon$$

وبنتيجة اختبار الفرضيات الفرعية نثبت صحة الفرضية الرئيسية ونستنتج وجود تأثير

لتخفيض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً: النتائج

1. أظهرت نتائج البحث إلى اتفاق المبحوثين وبدرجة عالية حول فقرات كل من المتغيرين (قيمة العملة الوطنية-النمو الاقتصادي).
2. جاء بعد التضخم أولاً ثم بعد دخل الفرد، وأخيراً بعد الميزان التجاري من حيث التأثير بالمتغير المستقل.
3. كشفت النتائج التي توصل إليها البحث وجود تأثير لانخفاض قيمة العملة الوطنية على النمو الاقتصادي في العراق وذلك من خلال وجود تأثير على أبعاد المتغير الثلاثة: التضخم-الميزان التجاري-دخل الفرد.

- ثانياً: الاستنتاجات:

1. أدى تخفيض قيمة العملة إلى زيادة مستويات التضخم، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات نتيجة لزيادة تكاليف الواردات.
2. تحسن الميزان التجاري بشكل نسبي بسبب زيادة تنافسية الصادرات العراقية، ولكن ارتفاع نسبة الواردات حدث من هذا التحسن.
3. تأثرت دخول الأفراد سلباً بسبب التضخم، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للموظفين.
4. بينما استفادت الحكومة من تخفيض العملة في تحسين ميزانيتها، عانى المواطنون من آثار التضخم.

- ثالثاً: التوصيات

1. يجب على الحكومة العراقية تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تعزز من الإنتاج المحلي وتقلل الاعتماد على الواردات.
2. دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز للاستثمار في الصناعة والزراعة يمكن أن يقلل من آثار التخفيض.

3. تطبيق برامج دعم اقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض، مثل برامج المساعدات المالية والدعم الغذائي.
4. تشجيع الاستثمار في قطاعات توليد الوظائف، مثل قطاع الخدمات والصناعة، لزيادة فرص العمل وتحسين دخل الفرد.
5. تطوير برامج تدريب وتأهيل للعمالة العراقية لزيادة مهاراتهم وتحسين فرصهم في سوق العمل.
6. توعية المواطنين حول تأثيرات تخفيض العملة وكيفية التعامل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.
7. تنويع الصادرات العراقية لتشمل منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة.
8. تعزيز الشراكات التجارية مع الدول المجاورة والأسواق الناشئة لزيادة الصادرات.
9. ضرورة تعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية لزيادة الثقة لدى المستثمرين والمواطنين.

المصادر:

1. العيّد، أ. (2018). تأثير تغييرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية، 45(1)، 85-100.
2. التميمي، س.، والحسيني، ح. (2020). التحديات الاقتصادية واستجابات السياسات في العراق. مراجعة الاقتصاد الشرق أوسطي، 54(2)، 30-45.
3. Frankel, J. A. (2015). The impact of exchange rate changes on economic growth. *Journal of International Economics*, 96(1), 45-60.
4. Obstfeld, M., & Rogoff, K. (2019). The economics of exchange rate policy. *Journal of Economic Literature*, 57(1), 123-150.
5. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2014). This time is different: Eight centuries of financial folly. *Princeton University Press*, 78-95.
6. 3). *The Federal Reserve and the Financial Crisis*. Princeton 2Bernanke, B. S. (20 University Press.
7. Bordo, M. D., & Levin, A. T. (2022). Central bank digital currencies: A cure in search of a disease? *Journal of Monetary Economics*, 121, 1-15.
8. Davies, G. (2021). Central bank digital currencies and the future of money. *Journal of Financial Stability*, 52, 100845.

-
- Mishkin, F. S. (2021). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* .9
(13th ed.). Pearson.
- Central Bank of Iraq (CBI). (2011-2021). Annual Report 2011-2021. Baghdad, .10
Iraq: CBI.
- International Monetary Fund (IMF). (2010-2015-2016). Iraq: Selected Issues. .11
IMF Country Report
- World Bank. (2012- 2016- 2018- 2021-2-23). Iraq Economic Monitor. .12
Washington, DC: World Bank.
- Al-Battat, A., & Al-Tamimi, N. (2021). The Impact of Inflation on Foreign Direct .13
Investment in Iraq. *Journal of Economic Studies*, 48(3), 567-583.
- Al-Khalidi, S. (2023). Fiscal Policy and Inflation in Iraq: An Empirical Analysis. .14
Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 36(1), 1-18.
- Al-Rawi, H. (2022). The Effect of Inflation on the Trade Balance in Iraq. .15
International Journal of Economics and Finance, 14(2), 112-124.
- (2021). The Impact of Inflation on Foreign Direct Investment in Iraq. Al-Battat, A.16
Journal of Economic Studies, 48(3), 567-583.
- Al-Khalidi, S. (2023). Fiscal Policy and Inflation in Iraq: An Empirical Analysis. .17
Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 36(1), 1-18.
- Al-Rawi, H. (2022). The Effect of Inflation on the Trade Balance in Iraq. .18
International Journal of Economics and Finance, 14(2), 112-124.
- Abdulkarem, H. A. (2024). The Economic Consequences of Disruptions in .19
International Trade in Qatar. *Review of Contemporary Philosophy*, 23, 111-119.